الأمم المتحدة



Distr.: General
17 April 2007
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٦٦٤، المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“:

”يشير مجلس الأمن إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، وبخاصة القرارات ١٧٠١ (٢٠٠٦)، و ٤٢٥ و ٤٢٦ (١٩٧٨)، و ٥٢٠ (١٩٨٢)، و ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، فضلا عن بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيان المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/52).

”ويكرر مجلس الأمن دعمه الكامل لحكومة لبنان الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا، ويدعو إلى الاحترام التام للمؤسسات الديمقراطية في البلد، بما يتفق ودستوره، ويدين أي محاولة تستهدف زعزعة استقرار لبنان. ويهيب مجلس الأمن بجميع الأحزاب السياسية اللبنانية أن تتحلى بالمسؤولية من أجل الحيلولة، من خلال الحوار، دون تدهور الحالة في لبنان. ويؤكد من جديد دعمه القوي لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا وتحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان.

”ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/147) بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويلاحظ مع التقدير إشارة الأمين العام إلى إحراز المزيد من التقدم صوب تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويكرر تمسكه بالتنفيذ الكامل لجميع أحكام هذا القرار، ويحث جميع الأطراف المعنية على التعاون الكامل مع مجلس الأمن والأمين العام من أجل تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وكفالة حل طويل الأجل على النحو المتوخى في القرار.

170407 170407 07-31026 (A)

"ويرحب مجلس الأمن بإنجاز المرحلة الثانية من نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ويعرب عن تقديره البالغ للدول الأعضاء المساهمة في هذه القوة، كما يشيد بالدور الفعال الذي تضطلع به، لا سيما قائدها، وكذلك منسق الأمم المتحدة الخاص للبنان.

"وإذ يحيط مجلس الأمن علما بملاحظة الأمين العام أن هناك المزيد مما يمكن عمله من أجل توطيد وقف أعمال القتال، فإنه يحث الحكومتين الإسرائيلية واللبنانية على الموافقة على الترتيبات الأمنية المؤقتة الخاصة بالجزء الشمالي من قرية الغجر، وزيادة ترتيبات الاتصال الوثيق والتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ولا سيما من خلال الاجتماعات الثلاثية. ويشجع أيضا الطرفين على التعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لرسم الخط الأزرق بوضوح، لا سيما في المناطق الحساسة من أجل تفادي الانتهاكات غير المتعمدة.

"ويرحب مجلس الأمن بالتدابير التي اتخذتها حكومة لبنان، بمساعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، من أجل إنشاء منطقة خالية من أي أفراد مسلحين أو عتاد أو أسلحة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، فيما عدا ما هو تابع لحكومة لبنان ولقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ويشجع حكومة لبنان على تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

"ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه العميق لاستمرار الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني، ويناشد جميع الأطراف المعنية احترام وقف أعمال القتال والخط الأزرق بكامله، والامتناع عن أي عمل استفزازي، والتقيد الدقيق بالالتزام باحترام سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأفراد الأمم المتحدة الآخرين، بما في ذلك تفادي اتباع أي مسار عمل يعرض أفراد الأمم المتحدة للخطر، وكفالة تمتع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بحرية التنقل الكاملة في جميع أنحاء منطقة عملياتها.

"ويعرب مجلس الأمن، في هذا السياق، عن قلقه العميق إزاء تزايد المعلومات الواردة من إسرائيل ودولة أخرى بشأن عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة عبر الحدود اللبنانية – السورية مما ينتهك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويرحب بما أعربت عنه حكومة لبنان من عزم على منع عمليات النقل هذه وبالتدابير التي اتخذتها لتحقيق هذه الغاية، امتثالا للقرارات ذات الصلة، ويلاحظ أن

حكومة سوريا أعلنت أنها اتخذت تدابير ويكرر دعوته هذه الحكومة إلى اتخاذ المزيد من التدابير تعزيزا للرقابة على الحدود.

”ويرحب مجلس الأمن، بعد الإحاطة علما برسالة الأمين العام الموجهة إلى رئيس المجلس المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (S/2007/207)، باعتزام الأمين العام تقييم الحالة على امتداد الحدود، ويدعوه إلى أن يوفد في أقرب وقت ممكن، وبالاتصال الوثيق مع الحكومة اللبنانية، بعثة مستقلة لإجراء تقييم كامل لعملية مراقبة الحدود، وأن يبقي المجلس على علم باتصالاته مع الحكومة اللبنانية، وأن يقوم، قبل تقريره المقبل، بتقديم تقرير إلى المجلس بشأن النتائج والتوصيات التي تنتهي إليها البعثة في هذا الخصوص. ويحث المجلس جميع الأطراف على التعاون الكامل مع هذه البعثة.

”ويحث المجلس مجددا جميع الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ الفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الرامية إلى إنفاذ حظر توريد الأسلحة تنفيذا كاملا، ويعرب عن عزمه، فور تلقيه توصيات الأمين العام، على اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة من أجل تحقيق الأهداف المبينة في هذه الفقرة.

”ويرحب المجلس بأي طلب تقدمه حكومة لبنان للحصول على المساعدة في تعزيز قدرات لبنان على تأمين الحدود، بما في ذلك الإمداد بالمعدات، وتوفير التدريب. ويرحب في هذا الصدد بالمساعدة المستمرة المقدمة من جمهورية ألمانيا الاتحادية والإمارات العربية المتحدة وآخرين، ويشجع الدول الأعضاء على النظر في تقديم المزيد من المساعدات، كما اقترح ذلك الأمين العام.

”وإذ يشيد المجلس بما تتخذه حكومة لبنان من خطوات بهدف ممارسة احتكارها لاستخدام القوة على كامل أراضيها، فإنه يحيط علما مع القلق بما تورده التقارير من أنشطة تقوم بها عناصر مسلحة غير مأذون لها خارج منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ويكرر نداءه حلّ جميع الميليشيات والجماعات المسلحة في لبنان ونزع أسلحتها. ويعرب عن عميق قلقه لما أفادت به التقارير بشأن التصريحات التي أدلى بها الأمين العام لحزب الله مؤخرا في هذا الصدد، وبخاصة فيما يتعلق بضبط السلطات اللبنانية شاحنة محملة بالأسلحة في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، ويشدد على أن هذه التصريحات تشكل اعترافا صريحا بأنشطة تمثل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويعرب عن قلقه إزاء أي مزاعم بإعادة تسليح أي جماعات

أو مليشيات مسلحة لبنانية أو غير لبنانية ويكرر التأكيد على أنه لا ينبغي بيع الأسلحة وما يتصل بها من مواد للبنان أو إمداده بها إلا بترخيص من حكومة لبنان.

"ويعرب مجلس الأمن عن القلق العميق لوجود أعداد كبيرة جدا من الذخائر غير المنفجرة في جنوب لبنان، من بينها ذخائر عنقودية. ويعرب عن استيائه لوفاة وإصابة عشرات المدنيين، وكذلك العديد من العاملين في مجال إزالة الألغام بسبب هذه الذخائر منذ وقف أعمال القتال. ويؤيد في هذا السياق طلب الأمين العام إلى إسرائيل تزويد الأمم المتحدة ببيانات مفصلة عن استخدامها للذخائر العنقودية في جنوب لبنان.

"ويلاحظ مجلس الأمن ببالغ القلق عدم إحراز تقدم بشأن مسألة إعادة الجنديين الإسرائيليين اللذين اختطفهما حزب الله في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، على الرغم من الجهود الإضافية المكثفة التي يبذلها الأمين العام والميسر الذي يعمل معه، ويكرر المجلس نداءه بإطلاق سراحهما فورا ودون شروط.

"ويشجع مجلس الأمن كذلك الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية عاجلة لمسألة السجناء اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل.

"ويشيد مجلس الأمن بجهود الأمين العام والميسر الذي يعمل معه من أجل التوصل في وقت قريب إلى حل لهذه المسائل، ويكرر دعوته جميع الأطراف المعنية إلى التعاون الكامل مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغاية.

"وإذ يضع مجلس الأمن في اعتباره الأحكام ذات الصلة الواردة في القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وبخاصة الفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ بشأن ترسيم الحدود السورية - اللبنانية، فإنه يشير في هذا السياق إلى التقدم الذي أحرزه مؤخرا كبير رسامي الخرائط الذي عيَّنه الأمين العام في استعراض المواد ذات الصلة ووضع تحديد دقيق لمنطقة مزارع شبعا. وإذ يشير المجلس إلى توقع الأمين العام اكتمال العمل التقني بحلول منتصف حزيران/يونيه، واعتزامه تقديم تقرير أوفى في ذاك الوقت، فإنه يدعو جميع الأطراف إلى التعاون مع رسام الخرائط عن طريق تقديم أي مواد ذات صلة بحوزتها.

"ويكرر مجلس الأمن أيضا تقديره للعملية التي بادر بها الأمين العام لبحث آثار المقترح المؤقت الوارد في خطة النقاط السبع التي قدمتها حكومة لبنان فيما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا. ويتطلع المجلس إلى إنجاز هذه المهمة في وقت قريب

بالاتصال مع الأطراف المعنية، وإلى تلقي المزيد من توصيات الأمين العام بشأن هذه المسألة الأساسية.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه الكامل للأمين العام في جهوده وتفانيه من أجل تيسير تنفيذ جميع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والمساعدة في ذلك.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، استنادا إلى جميع قراراته ذات الصلة، بما في ذلك القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣".